

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تشغيل الشباب

إحالة ذاتية رقم 2 / 2011

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تشغيل الشباب

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، طبقاً للمادة السادسة من القانون المتعلق بتنظيمه وتسييره، بتاريخ 31 مارس 2011، إبداء رأي في إطار الإحالة الذاتية حول موضوع تشغيل الشباب لتحديد المبادئ الموجهة لسياسة عمومية جديدة، واقتراح تدابير وآليات إنعاش تشغيل الشباب وطرق تنفيذها. وقد أشرفت مجموعة عمل أحدثت لهذا الغرض، واللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية، والتي تم تأسيسها بتاريخ 9 يونيو 2011، على إنجاز تقرير حول : « تشغيل الشباب ».

وصادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورتها العاشرة العادية التي انعقدت بتاريخ 22 ديسمبر 2011 بالإجماع على هذا التقرير الذي انبثق منه هذا الرأي.

بيان الأسباب

1. اعتبارا أن تشغيل الشباب يمثل إحدى دعائم الميثاق الاجتماعي، حيث ينبغي حل أزمة الثقة في المؤسسات التعليمية، وتعزيز انخراط الشباب في الحياة العملية وعدم اعتبار الوظيفة العمومية ملاذا حصريا؛
2. ولأن تشغيل الشباب يمثل تحديا من أجل الرفع من قيمة مواردنا البشرية، وفرصة لجعله رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا؛
3. ولأن الشباب هم الأكثر تضررا من البطالة على الرغم من انخفاض معدل النشاط؛
4. ولأن الوظائف التي يشغلها الشباب غالبا ما تكون هشة مقابل أجور متدنية، نادرا ما تكون تعاقدية وقلما تتمتع بنظام حماية اجتماعية؛
5. ولأن معدل بطالة الشباب يرتفع في الوسط الحضري، ويرتفع أكثر كلما ارتفع المستوى الدراسي، ويتميز بطول مدة البطالة، الشيء الذي يؤكد عدم ملائمة التكوين وحاجيات سوق الشغل؛
6. وأخذا بعين الاعتبار أن نظرة الشباب إلى وضعيتهم هي أكثر تشاؤما مما تنبئ به الإحصاءات المتوفرة، إذ يبدوون تبرا ونفاذ صبر حيالها؛
7. منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار إحالة ذاتية، أولوية لهذا الموضوع من بين المواضيع التي يعالجها، حيث أسفرت النقاشات الداخلية بين الفئات التي تكون المجلس وكذا جلسات الانصات لكل من المؤسسات العمومية والخاصة وممثلي المجتمع المدني، إلى تشخيص مشترك وتقديم اقتراحات عملية من شأنها أن تخفف من معضلة بطالة الشباب.

موضوع الرأي

8. من هذا المنظور، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يرى أن :
 - محاربة بطالة الشباب ينبغي أن تتم معالجتها بكل إرادوية وعزم وتصميم، مما من شأنه أن يفضي إلى تطوير وتفعيل حلول دائمة منسجمة مع الواقع المغربي. حيث يجب أن تمثل أولوية وطنية، وأن مسؤوليتها تقع على عاتق جميع الفاعلين العموميين والخواص والجمعويين، سواء على المستوى الوطني أو الترابي.
 - كون مسألة تشغيل الشباب تعني كل الدوائر الاقتصادية والاجتماعية، إذ تكتسي تعقيدا حقيقيا، ومن ثم فإن معالجتها تستدعي تواجعا وواقعية في المقاربة، وجرأة وتجديدا وابتكارا في الاقتراحات ومجهودا متواصل لتقييم وتكييف الإجراءات مع السياقات والحقائق الخاصة بكل مجال ترابي على حدة.
 - تطوير إنعاش الشغل يتم من خلال تعزيز دينامية القطاع الخاص الذي يعتمد أساسا على استثمار فاعلين اقتصاديين. ويذكر المجلس بأهمية دور القطاع الخاص وبالتالي المقاول.
 - السياسات التي أعطت أفضل النتائج هي التي عرفت التوفيق بين المعالجة الاقتصادية والمعالجة الاجتماعية لمعضلة بطالة الشباب، واستطاعت وضع إطار مؤسساتي قادر على تعبئة الفاعلين لصالح تشغيل الشباب.

التحولات التي ينبغي القيام بها

9. إحداث تغيير في مسار النمو الاقتصادي من أجل تقديم جواب مستدام لقضية تشغيل الشباب. وينبغي لهذا التغيير أن يعتمد على توجيه أفضل للادخار والاستثمار في اتجاه قطاعات ذات قيمة مضافة عالية وذات مفعول قاطرة حقيقي. كما أنه من المناسب جعل الابتكار بمثابة الرافعة الرئيسية لتحسين إنتاجية مقولاتنا وقاعدة قوية للنمو المستقبلي؛

10. بناء نموذج مرن للنمو ومتوازن، قادر على خلق مناصب الشغل كما ونوعا، مما يتيح توزيعا أفضل للثروة، وينبغي لهذا النموذج أن يعبئ الطاقات المقاولاتية وأن يستفيد أيضا من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
11. إدخال إصلاح عميق على نظام التربية والتكوين من أجل الاستجابة لحاجيات الاقتصاد من الكفاءات، بما يتيح لشبابنا أن يكتسبوا مبكرا مبادئ المسؤولية والاستقلالية الذاتية وأن يطوروا روح المبادرة الشخصية.
12. بذل جهود لدعم التلاؤم بين التكوين والشغل، وذلك عبر إحداث مسالك جديدة منسجمة مع الاستراتيجيات القطاعية، مع تمكين الروابط بين عالم التكوين وعالم الشغل، وكذا تشجيع البحث والابتكار، وتطوير جسور مفيدة بين الجامعة والمقولة.
13. تسريع التفعيل الحقيقي للجهوية الموسعة، كي يتيح بروز مشاريع ترابية حقيقية تحرر الطاقات والكفاءات المحلية، عبر تعبئة المؤهلات الهامة من الثروات الاقتصادية.

المبادئ الموجهة لسياسة عمومية جديدة لإنعاش تشغيل الشباب

14. يظهر التقييم الأولي لآليات دعم تشغيل الشباب المعمول بها حاليا، تباينا في النتائج، مما يحتم ضرورة تجاوزها. فرغم ما تشتمل عليه هذه البرامج من نقاط إيجابية، إلا أن نتائجها الكمية تظل أدنى من أن تستجيب لواقع بطالة الشباب، علاوة على أنه لا يستفيد منها إلا حجم محدود من الشباب العاطلين. بل إن تلك الإجراءات لم يكن لها انعكاس يذكر على بعض فئات الشباب الذين يعانون أكثر من البطالة.
15. ضرورة الالتزام بحكامة رشيدة وموطنة ترابيا للمؤسسات العمومية المكلفة بتدبير تشغيل الشباب من أجل محاربة فعالة لآفة البطالة. إذ يتعين على هذه الحكامة أن تقوم على هيكلية مؤسساتية أكثر انسجاما، ومراقبة مستمرة لتلازم التكوين والشغل بطريقة أكثر نجاعة وتوسيع مهام الوساطة في سوق الشغل.

آلية إنعاش تشغيل الشباب

16. إن الإصلاحات ذات الطبيعة البنوية لن تؤتي ثمارها إلا على المدى المتوسط والبعيد، لذا يحتم الطابع الاستعجالي لبطالة الشباب وضع برنامج وطني واسع لصالح تشغيل الشباب، ينتظم حوله، في تعبئة شاملة، مجموع الفاعلين والقوى الحية في البلاد. ويتعين على مثل هذا البرنامج أن يهتم بالدرجة الأولى فئات الشباب الأكثر تضررا من البطالة.
17. لأن طبيعة سوق الشغل تختلف باختلاف الجهات، فقد تم تصور هذه الآلية على شكل مجموعة من التدابير التي يمكن تفعيلها في مجال ترابي معين، حسب التشخيص المحلي لوضعية بطالة الشباب وحسب الاستراتيجيات التي يتم تبنيها على المستوى الترابي. أما قياس النسب المختلفة من التدابير التي يتعين اتخاذها، وكذا سياسة استهداف مجموعات الشباب العاطلين، فيتوجب تحديدها ميدانيا في إطار تعاقدات بين الدولة والجهة.
18. تقوم آلية إنعاش تشغيل الشباب على ثلاثة مبادئ، أولها تعبئة كل الفاعلين المعنيين من أجل خلق دينامية حقيقية للتغيير، ثانيها لا مركزية حقيقية لآليات ووسائل إنعاش الشغل، وثالثها تنظيم يحدد المسؤوليات بدقة، مع الفصل بين وظائف القرار ووظائف التنفيذ والتفعيل، ووظائف المراقبة والتقييم.

تحسين حكامة إنعاش الشغل وتطوير خدمات الوساطة

19. يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالقيام بلوحة فحص لمهام مختلف الهيئات التي تتدخل حاليا بصورة استشارية أو تنفيذية في حكامة إنعاش الشغل، لأن من شأن عقلنة تدبير هذه الهيئات وإمكانياتها تحسين حكامة آليات إنعاش الشغل، ودعم احترام المبادئ المتعلقة بالانسجام العام، وبانخراط الفاعلين وباللامركزية وتوزيع المسؤوليات.

وترتكز الهندسة المؤسسية على ما يلي :

- مجلس وطني ومجالس جهوية لإنعاش الشغل مصممة كفضاءات لتعبئة وإدارة سياسة تشغيل الشباب ؛
- مرصد حقيقي يعنى بالشغل والتكوين، يقوم على بنية تعمل على شكل شبكة من شأنها توفير المعطيات الضرورية لتصور وتنوع وتقييم سياسات التشغيل، وذلك في إطار علاقات مع شعب التكوين؛
- وضع موارد مالية على صعيد التراب الوطني من أجل تمويل السياسات المعتمدة على المستوى الجهوي؛
- إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بما يضمن لها الإضطلاع بدور وكالة تنفيذية لا متركزة تنشط في إطار شراكة مع الفاعلين الخواص والجمعويين، وذلك بهدف دعم خدمات الوساطة داخل سوق الشغل .

إنعاش التشغيل الذاتي والمقاولات الصغيرة جدا

20. يوصي المجلس أيضا بإنعاش التشغيل الذاتي وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة جدا عبر :

1- تشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة جدا ومصاحبة الشباب الحاملين للمشاريع. وترتكز آليات تنمية الشغل والمصاحبة للمقاولات الصغيرة جدا بالخصوص على ما يلي:

- إنعاش المقاولات الصغيرة جدا عبر بنية مخصصة لها

من شأن هذه البنية، التي يمكنها أن تركز على الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، أن تضمن الإعلام والتوعية، ومواكبة حملة المشاريع والمقاولات الصغيرة جدا خلال مراحل الإنشاء وبداية النشاط ثم التطور، بالإضافة إلى وضع إجراءات تحفيزية وداعمة، خصوصا على صعيد التمويل. وبمقدور هذه البنية أن تراقب شبكة الشبابيك الوحيدة التي تقدم خدمات قرب عبر إجراءات مبسطة. وفي هذا الإطار قد يتم اللجوء إلى إعادة النظر في وضعية المراكز الجهوية للاستثمار.

- احتضان المقاولات الصغيرة جدا ومصاحبة تطورها

إن الهدف من احتضان المقاولات الكبرى للمقاولات الصغيرة جدا هو تسهيل حصول هذه الأخيرة على طلباتها الأولى وذلك على أساس بنوي متين. يتعلق الأمر هنا بتصور من شأنه استباق إحداث إطار قانوني بمقدوره تحفيز ولوج المقاولات الصغيرة جدا إلى الصفقات العمومية.

- مشاغل المقاولات من أجل تسهيل نشوء المقاولات الصغيرة جدا

يتعلق الأمر هنا بتسهيل ولوج المقاولات الصغيرة جدا إلى الخدمات المشتركة خلال بدء اشتغالها.

2- تطوير وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، في إطار سياق شامل ومنسجم متمركز حول الرفع من قيمة المسالك، مع تفصيل ترابي يستقي فاعليته من الميزات التنافسية التي توفرها كل جهة. ويشمل هذا المسار تحديد المشاريع النموذجية ونشر الممارسات الجيدة والتكوين بشأنها، بالإضافة إلى المواكبة فيما يتعلق بتطوير قدرات الفاعلين وفضاءات التسويق، من خلال وضع علامات من قبيل «تجارة عادلة وتضامنية» وتشجيع تمويلات جهوية بديلة مختلطة بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومؤسسات القروض الصغرى والبنوك والصناديق الجهوية.

الشغل المدعم لفائدة الشباب في وضعية بطالة طويلة الأمد

21. إلى جانب التوظيفات التي ستواصل الإدارات العمومية والجماعات المحلية القيام بها من أجل الاستجابة لحاجات حقيقية، والتي ينبغي أن تخضع لقواعد الشفافية والعدالة والمساواة في الحظوظ وأن تعطي الأفضلية، عند تساوي الكفاءات، لفئات الساكنة المستهدفة الأكثر هشاشة، وإلى جانب الإجراءات الرامية إلى المساعدة على الشغل المدعم

(عقد الشغل الأول وعقد الإدماج المهني) كما تم تحسينها مؤخرًا، والتي يجب العمل على تطويرها مع إيلاء عناية خاصة للأشخاص في وضعية إعاقة وعدم حصرها في المقاولات، وباعتبار أن النسيج المقاولاتي في بعض المناطق ضعيف جدًا، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضع عقدة شغل ذات منفعة عامة واجتماعية، مع إشراك الجماعات المحلية، تمكن الشباب من الاستفادة من تجربة مهنية داخل جمعية محلية ذات منفعة عامة أو اجتماعية. ويتم بهذا الصدد إعطاء الشباب «انتدابًا» محددًا ومصادقًا عليه وخاضعًا للمراقبة، لمدة 6 أو 9 أو 12 شهرًا قابلة للتجديد مرة واحدة. وفي مقابل ذلك يتلقى الشباب أجرًا شهريًا ويستفيد من التغطية الاجتماعية. ويتم الاعتراف بتلك التجربة عبر شهادة تسلمها الدولة، تمنح الأولوية، عند تساوي الكفاءات، في اجتياز مباريات الإدماج في الوظيفة العمومية.

تحسين قابلية تشغيل الشباب

22. يوصي المجلس ببذل مجهود خاص قصد تمتين الروابط بين عالمي التكوين والشغل. وينبغي أن يكون التكوين وثيق الارتباط بالحاجات المنتظرة لسوق الشغل، وأن يولي الأفضلية لأنواع التكوين قصيرة الأمد التي يشتمل عليها الطلب. وتبرم لهذا الغرض عقود - برامج بين الدولة والفاعلين في التكوين والمقاولات، تحدد الأهداف والطموحات الجديدة في مجال التكوين. وعلى هذا النحو يقترح المجلس:

- تشجيع وإنعاش خدمات أو قطاعات تدريب وإدماج الخريجين؛
- توسيع الوحدات التكوينية السلوكية واللغوية الأساسية من أجل تسهيل إدماج الشباب في عالم الشغل والنهوض بمعرفة أمثل بالحياة الاقتصادية والمقولة، عبر إدخال أو تدعيم برامج للتكوين حول «المقولة».

23. كما يوصي المجلس بتطوير:

- التكوين بالتدرج بين المقولة ومراكز التكوين، خصوصًا لكونها تتيح التكيف مع وضعيات التخلي عن الدراسة ويمكنها أن تمثل «مدرسة الفرصة الثانية»؛
- التكوين الرامي إلى التكيف وإعادة التأهيل عبر «التكوين حسب الطلب» و«شيك التكوين» و«التكوين الرامي إلى إعادة التكيف»؛
- التكوين المستمر داخل المقولة عبر إصلاح عقود التكوين الخاصة.

وإن تحسين قابلية تشغيل الشباب رهين بنجاح جودة هذا التكوين، ومن ثمة، فإن البحث عن هذه الجودة ينبغي له أن يكون في صميم انشغالات المسؤولين، ولا ينبغي أن تتم النصيحة به لصالح الجانب الكمي.

تعزيز دينامية عرض الشغل عبر تحسين الآلية التنظيمية

24. يؤكد المجلس على أن تعزيز فرص الشغل من حيث الكم والنوع يقتضي وضع قوانين تنظيمية دينامية تحمي في الآن ذاته مكتسبات العمال وتحسن من تنافسية المقاولات. ويجب أن يستمر التفكير في هذا الموضوع، في إطار روح من الحوار المفتوح والتشاور البناء. وقد تم تحديد ثلاث سبل في هذا الصدد وهي وضع اتفاقيات جماعية قطاعية تأخذ بعين الاعتبار الوضعيات الخاصة (كالشغل الموسمي والجزئي)، ومحاربة ظاهرة الجمع بين المناصب، وإنجاز تقويم معياري تناسبي للتغطية الاجتماعية حسب القطاعات أو حسب فروع المقاولات. وينبغي العمل بالموازاة مع ذلك على النهوض بمعرفة أمثل بقانون الشغل وتطبيقه الجيد من قبل الشركاء الاجتماعيين وكذا من قبل النظام القضائي.

آلية إنعاش تشغيل الشباب حسب المحاور والتدابير

المحور 5	المحور 4	المحور 3	المحور 2	المحور 1
تحفيز عرض الشغل عبر تحسين الآلية القانونية التنظيمية	تحسين قابلية الشباب في التشغيل	تنشيط العرض من خلال الشغل المدعم، وبصفة خاصة لفائدة الشباب العاطلين الذين طال أمد بطالتهم	إنعاش التشغيل الذاتي والمقاولات الصغيرة جدا	حكمة إنعاش الشغل وتطوير خدمات الوساطة
10. تحسين الآلية التنظيمية بهدف تحفيز عرض الشغل	6. تطوير عقود/برامج مع الفاعلين من أجل تشجيع التكوين المهني قصير الأمد، وتكوين أساسي ملائم لحاجيات السوق	5. وضع عقد عمل ذي منفعة عامة واجتماعية	3. تفعيل آلية شاملة لإنعاش و مواكبة المقاولات الصغيرة جدا	1. تحسين وترشيد حكمة إنعاش الشغل
	7. تطوير التكوين المتمثل في التكييف - إعادة التكييف		4. تطوير الأنشطة المدرة للدخل والأنشطة الصغرى	2. توسيع وتطوير نظام الوساطة وإعادة هيكلة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
	8. التكوين المتناوب والتدرج			
	9. إعادة صياغة مساطر ووسائل عقود التكوين الخاصة			

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

شارع النخيل - عمارة هاي طيك - حي الرياض - 100 10 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 537 71 38 36 الفاكس : +212 (0) 537 71 51 73
البريد الالكتروني : contact@ces.ma